الشرق
السبت 3 تشرين الأول 2007 • العدد 17561

حايك وشحادة يشددان على التوقيت الملائم

اطلاق آلية خصخصة قطاع الخلوي والمزايدة العلنية في 21 شباط

أطلق الامين العام للمجلس الاعلى للخصخصة زياد حايك ورئيس الهيئة المنظمة للاتصالات كمال شحاده، المزايدة العالمية لرخصتي الخليوي، في خطوة تأتي بعد إقرار مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في التاسع من تشرين الاول الماضي، دفتر شروط خصخصة القطاع الخليوي.

وعقد المسؤولان مؤتمرا صحافيا مشتركا في «البيال»، شددا فيه على ان «العملية تجري بكل شفافية وأن لا تأثيرات سياسية عليها، إذ لا أفضلية لشركة مستوفية الشروط على أخرى إلا للتي تدفع أكثر». وحددا تاريخ الاول من شباط لبدء تقديم العروض ليصير بعد اسبوعين اي في ١٨ شباط مراجعة العروض والتأكد من مطابقتها مع الشروط لتتم الدعوة الى المشاركة في المزايدة العلنية في ٢١ من الشهر نفسه، بعد أن يكون اطلع مجلس الوزراء على العروض من دون أن يطلع على هوية الشركات.

حايك

بداية، تحدث حايك، فأشار الى تاريخ لبنان «السلبي» في التعامل مع قطاع الهاتف الخليوي، وقال: «إن انعدام الثقة قد بلغ حدا عاليا. ويكاد المواطن يتمنى ان لا يفتح هذا الملف».

وأضاف: «نحن نعرف اننا لا نستطيع ان نكسب ثقة المواطن اليوم مهما قلنا. ومن هذا المنطلق عملنا جاهدين ليكون دفتر شروط هذه العملية واضحا ودقيقا وان يكون تنفيذها من خلال مزايدة علنية مفتوحة ابوابها للإعلام والمراقبين فنسد الطريق على اي صفقة تحت طاولة او خلف باب مغلق. جل ما نطلب من المواطن اللبناني اليوم هو ان يحكم علينا بحسب افعالنا».

وكرر حايك تعداد اهداف خصخصة قطاع الخليوي وابرزها: إدخال المنافسة الى القطاع لتحسين أدائه، واطفاء جزء من الدين العام، مشيرا الى أن هذه الخصخصة "لا تعني انعدام الايرادات للدولة مستقبلا فالضريبة على القيمة المضافة وضريبة الدخل ومشاركة الدولة في عائدات القطاع إن ارتأت ذلك هي كلها ايرادات ستستمر».

ولفت الى اعتماد الاكتتاب العام في بورصة بيروت "كقاعدة اساسية من قواعد الخصخصة ليتمكن من اراد من اللبنانيين ان يشارك فيها»، الى جانب «وضع ارضية مناسبة لخلق فرص عمل جديدة».

وإذ أعلن حايك ترحيبه «بالانتقادات الموضوعية»، تمنى على المواطن اللبناني «ان يميز بين الانتقادات الموضوعية والبناءة من جهة والانتقادات السياسية والعقائدية التي تتلاعب بمشاعر الناس وغرائزهم من جهة اخرى». وقال: «نحن نرفض تسييس عملية ينبغي ان تكون اقتصادية بامتياز. ومن كان لديه اعتراض موضوعي فليطرحه وإلا فكفى هذا البلد تسييسا وكفاه ازدراء بذكاء مواطنيه».

وأضاف: «نأمل ان يكون تعاطي كل السياسيين في المستقبل مع هذا الملف موضوعيا وشفافا وسنكون اول من يرفع الصوت لنشير الى اي تدخل سياسي من اي جهة اتى».

ودعا الى اجتماع تشاوري دوري مع هيئات المجتمع المدني والقطاعات الاقتصادية، «بغية استشارتها في المراحل المفصلية لهذه العملية وبغية تأمين أعلى مستويات الشفافية»، كما رحب بأي افكار تطرح من هذه الجهات ومن اي مواطن عبر الموقع الالكتروني للمجلس.

شحاده وحايك خلال المؤتمر (فادي ابو غليوم)

شحادة

اما شحادة فشرح من جهته، أن العملية «ليست بيع اصول بل إصدار تراخيص لـ ٢٠ سنة لشبكات تقدم خدمات وأنها ليست هي الهدف بل الوسيلة للوصول الى سوق تنافسي».

وأكد ان الخصخصة تطرح في «افضل ظرف للقطاع في المنطقة كلها وان الشروط المتوفرة اليوم لا يمكن ان تكون متوفرة بعد شهر او بعد سنة».

وبعدما عرف بعمل الهيئة المنظمة للاتصالات ومسؤولياتها، قال: «إن الهيئة مشروعها أكبر من مشروع الخصخصة، إذ إن تحرير القطاع سيؤدي الى خفض الاسعار المرتفعة المنافسة التي ستبدأ في العام ٢٠٠٨ ستخفض الاسعار وسنحصل على خدمة افضل لأن الشركة ستكون مقيدة بأنظمة ومعايير معينة وخاضعة للمنافسة، وسيكون للمواطن خيارات اوسع بكثير».

وأضاف شحادة: «كفانا تصدير شبابنا الى الخارج. لنبنِ شبكة الاتصالات التي تسمح في ان يبقى اللبنانيون في ارضهم. تحرير القطاع هدفه ان يكون لنا مستقبل اقتصادي مزدهر وخصوصا ان اساس الانتاجية العالية هو قطاع اتصالات منافس».

وتعليقا على القول بأن الاتصالات نفط لبنان، قال: «النفط مادة تستخرج وتستخدم مرة واحدة فقط، في حين ان الاتصالات ثروة متجددة تسمح بها المنافسة في السوق».

وعن دفتر الشروط، شدد على انه «يضع قواعد المزايدة فقط»، مشيرا الى انه «سيليه شروط الرخصة، ثم برنامج الهيئة لتحرير القطاع، ثم برنامج زمني لإصدار الرخص». وقال: «إن بيع الاصول والرخص يجب ان يتم في الوقت نفسه».

وأضاف: «إن دفتر الشروط يؤمن أعلى درجة من الشفافية، شروط المنافسة وشركات جديرة بإدارة القطاع».

وأكد شحادة باسمه وباسم حايك أن "لا شركات لها افضلية على غيرها إلا للتي تدفع اكثر، لا وزير ولا مسؤول ولا هيئة يعرف نتيجة المزايدة إلا حتى آخر ثانية من المزايدة، ولم يحصل لا تدخل ولا تهويل او ترغيب ولن يحصل، ليثنينا عن جعل المزايدة مثالا يحتذى في عمليات الخصخصة».

وبعد تقديم عرض عن المشاركة في عملية إطلاق المزايدة، تولاه حايك وشحادة، أكدا أنه خلال أيام ستتوفر المعلومات لكل من يهمه الامر للمشاركة في العملية، وسيتم الاعلان عن البرنامج وشروط الرخصة للمشاركين خلال شهر، ويمكنهم الاجابة في مهلة اقصاها ١٠ كانون الاول. اما تاريخ تقديم العروض فهو في الاول من شباط المقبل، يتم بعد اسبوعين اي في ١٨ شباط، مراجعة العروض والتأكد من مطابقتها الشروط، ثم في ٢١ شباط تتم الدعوة للمشاركة في المزايدة، على ان يقدم كل مشارك عرضان إما مشاركة الدولة بنسبة صفر في المئة وإما بنسبة ١٠ في المئة. تقدم العروض الى مجلس الوزراء من دون الافصاح عن هوية الشركات المتقدمة. ولفتا الى ان المزايدة الثانية تبدأ من حيث انتهت الاولى على ان تكون الزيادة بحد ادنى ٢٥ مليون دولار.

حوار

وردا على اسئلة الصحافيين، أوضح شحادة ان مجلس الوزراء لم يمدد عقد الشركتين المشغلتين الحاليتين بل أعطى تفويضا لوزيري الاتصالات والمالية لتحديد مدة انتهاء العقدين بالتزامن مع انتهاء عملية الخصخصة.

وردا على سؤال آخر قال إن «القاعدة القانونية لعملية الخصخصة صدرت بالقانون ٤٣١ الصادر في تموز العام ٢٠٠٢ عن المجلس النيابي وهو يحدد تحويل القطاع الى القطاع الخاص». وقال إن «قانون المحاسبة العامة يرعى عملية بيع الموجودات وهناك تقييم يطلب إجراء مزايدة».

ولفت الى ان الوزير السابق عصام نعمان «هو الذي بدأ بصياغة القانون ٤٣١ وله الفضل في إطلاقه».

أما عن توقيت عملية إطلاق المزايدة، فشدد شحادة على انه «مناسب جدا اليوم مع الطفرة في المنطقة التي وصلت الى اعلى مستوياتها والاسعار المطروحة هي من أعلى المستويات». وقال: «أما الوضع السياسي في لبنان فليس الافضل لذلك ارتقى المجلس الاعلى للخصخصة والهيئة الناظمة لقطاع الاتصالات لتقديم العروض في كانون الثاني تكون حينها حكومة جديدة ونأمل بالتوافق سياسيا لتأمين سير جيد لعملية الخصخصة».

وقال حايك، من جهته: «لدينا عقود تشغيل تنتهي في حزيران ٢٠٠٨ يمكن تمديدها ستة أشهر ومجلس الوزراء فوض وزير المالية والاتصالات لاتخاذ القرار المناسب. التمديد ليس كافيا لانجاز عملية إصلاح. إن لم نبدأ بالعمل اليوم يعني ان الحكومة المقبلة امامها خيار واحد هو تجديد العقود. ولن يكون امامها الوقت الكافي للعمل على الموضوع. تتطلب منا العمل سنة كاملة لإتمامه واي وزير سيأخذ وقته لمعاودة دراسة الموضوع، ونتخطى بذلك تواريخ العقود ونترك البلد من دون قطاع خليوي؟».

وأضاف: «ما هو التوقيت الملائم؟ الصيف الماضي، عندما ضربت اسرائيل لبنان؟ في تشرين الاول الماضي عند بدء الاعتصام؟ ام في ايار الماضي مع بدء معارك مخيم نهر البارد؟ نأمل ان تكون المزايدة في خلال وضع مستقر مع رئيس جديد وحكومة جديدة».

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"